

## الاخبار

■ رئيس التحرير.

■ التحرير المسؤول،

■ ابراهيم المصيت

■ نائب رئيس التحرير.

■ مدير التحرير.

■ مديفة التحرير.

■ محاسن التحرير.

■ حسنة عابدة.

■ ايلينا حنا.

■ امل النجدي

■ صادرة عن شركة

اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فزادة - شارع جنات

■ سنتر كوتدور -

■ الطابق الثالث

■ تلماسك

01759500

01759597

ص. ب 5963 / 113

■ الإلكترونيات

■ الويكي الحصري

ads@al-akhtar.com

01/759500

■ التوزيع

■ شركة الالوك

15\_ 666314 / 01 -

03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhtar.com

■ صفحات التواصل

■ /AlakhtarNews

■ @AlakhtarNews

■

■ /alakhtarnews-paper

■

في إطار حق الرد الذي يكفله قانون المطبوعات، أرسلنا هذا المقال رداً على ما نشرته جريدة الاخبار، في عددها الصادر يوم الأربعاء 20 كانون الثاني 2021. ضمن صفحة رأي للاستاذ خريستو امر، بعنوان: «العنف الأسري في ظل الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا».

نودّ في البداية أن نشير إلى أنّ موضوع الندوة يطاول العنف الأسري بإبعاده كافة، وهو العنف المتمثّل بالعنف الجسدي، والمعنوي كما النفسي إضافة إلى التنفّر، والعلاقة مع الأولاد بما فيها التنزاع على الحضانه، والعنف للمثامل بين رجل ورجل، وامراه وامراه...

الجدير بالذكر، أننا نطمح عادة في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، إلى بحث الموضوعات انطلاقاً من البعد العلمي، وبعيداً عن الشعارات الهادفة إلى التأخير في الرأي العام، مركزين على أهمية كما ضرورة عدم اجترأه الناقد لأي فكرة يستعرضها، كونه يُضغف بذلك الطرح والقصّد معاً.

بالتأخرى في الندوة، على أهمية الموضوع كما ذكر رئيس المركز في غير موضع في الندوة. السباق، نذكر بأنّ العلم يفضّلن أدوات وتقنيات تستخدم لفكّكة الظواهر التي ندرسها، بعيداً عن التعصّب كما الأدلجة. فالإحكام المسبق لـ تُوْدي إلى فهم علمي لطبيعة الظواهر وتأثيراتها، والمعرفة العلمية هي المعرفة التي يتم جمعها، وتصنيفها، وربطها وتفسيرها بشكل منهجي. في هذا الإطار، يهتم المسار العلمي، بتعلم المفاهيم وتطبيقها على الفعائل، بدلاً من مجرد ضخ كمية هائلة من المعلومات والشعارات، نستعرضها دون محاولة لفهم طبيعة الظواهر وتأثيراتها.

ثانياً: المنطلق، نودّ الإشارة إلى أنّه ورد في المقال المذكور عدد من المغالطات، والتاويلات، والاستنتاجات غير الدقيقة التي نودّ التعليق عليها:

أولاً: من المستغرب أن يطالعنا الكاتب بقراءة استنتاجية لما جرى التداول بشأنه خلال ندوة «العنف الأسري في ظل الأزمة الاقتصادية» وجائحة كورونا» التي دعا إليها ونظّمها مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية برئاسة الأستاذ الدكتور حسين ابو رضما: حيث أشار في كامل التعليقات التي أوردها وتحدّث عنها، تستغرب اقتطاعها من سياقها. إذ جاءت جميعها مجتزأة توحى للقارئ بما يرغب الكاتب في إيصاله من أحكام مسبقة.

## محمد طيّب \*

نشرت الزميلة الصديقة هالة ابو حمدان في «الأخبار»، بتاريخ 27 كانون الثاني، مقالة تحت عنوان: «أزمة تشكيل الحكومة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس

وزراء». وإن كنت أوافق الزميلة على معظم ما اتت به فإنّ لي وجهة نظر أخرى في بعض أحر: أولاً: نقول - أبو حمدان: «تعديل 1990 بالسلمة التنفيذية». بوضع حداً لانقراض رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية». ورايي أن هذا يصبح على صعيد النصوص. لكنه لم يكن دقيقاً على صعيد الواقع. ففي مسألة التأليف لم تكن يد رئيس الجمهورية طليقة، بل دليل إفتثال لتكليف د. أمين الحافظ بتاريخ 25 نيسان 1973 وتكليف الجنرال نور الدين الرفاعي بتاريخ 23 أيار 1975، بتعديل استمرار الرئيس رشيد كرامي

من نيسان إلى أيلول 1969 في تصريف الأعمال دون أن يتمكن الرئيس شارل حلو من تكليف رئيس جديد. وفي سنة 1988، لم يستطع الرئيس أمين الجميل أن يفرض الحكومة العسكرية ويقبنا أمام حكومتي. وفي الشأن التنفيذي، لم يستطع الرئيس إلياس سركيس أن يلزم رئيس الوزراء د. سليم الحص بالتوقيع على مرسوم ترقيع

لقد بدا واضحاً أنّ ما ورد في المقال، يدخل في معرض تحليل وتاويل وأحكام الكاتب التي أسقطها على كلام رئيس مركز الأبحاث. وللتذكير هنا، نحن نعلم أنّ أي نقاش يستلطن سابقاً خاصاً به، ولا يفقد معناه ومؤاذه إذا ما انترُج من سياق». في هذا الإطار، نود أن نلفت انتباه الكاتب ومن يههم الأمر، إلى أنّ أي تحوير في السياق لا يخدم الأهداف التي ترمي إليها الأفكار المتناولة، ولا يحق لأي كان، عندما يكون الكلام في مقام علمي، عرض جمل متقطعة مسسوبة من سياقاتها في الإبعاد كما المعاني، لأننا نذكر نقد ونشوّه الإطار الدقيق للأفكار المتداولة.

لقد كان كلام رئيس مركز الأبحاث جلياً ولا يقبل التأويل في الدفاع عن المرأة، ورفض العنف الجناهي، دون أن يغفل للعنف تجاه أيّ من أفراد الأسرة سواء كانوا إنثاً أم ذكورا، وحاول رئيس مركز الأبحاث في مسار تعليقاته أن يصبّو هذا الأمر منطقاً من عنوان الندوة التي تناولت العنف الأسري وليس فقط العنف ضد المرأة حيث ذهب والمخاطولون في الندوة، على أهمية الموضوع كما ذكر رئيس المركز في غير موضع في الندوة. أمر ربما لم يلفت إليه الكاتب، الذي حاول في مقاله، أخذ الأمور إلى مال اراده هو ولم يرد على كلام رئيس المركز. إذ استخدم تعابير تشككنا في الطروحات التي تناولها الأستاذ الدكتور أبو رضما، مستنذاً فيها إلى تحليل اراده الكاتب فقوله في سياقات مقاله، وتركيزه على استخدام كلمات اتهامية مثل «بئز... محاولة... وعاهش ضمنياً... الحريص... اختراع... أسرع بالاستدراك فوراً...» وكلنا يعلم أنّ تعدّد استخدام هذه الكلمات له دلالاته وتفسيراته التي لا مجال لنحوض نقاش حولها هنا.

ثانياً: لإعاش ذاكرة الكاتب في معرض طرحه لجزريات الندوة، ولا نندي إذا ما كان ينسى أو يتناسى، أو يُغفل أو يتغافل السياق الذي أورده فيه موضوع ظاهرة العنف ضد الرجال أو الأولاد عندما حاول التأثير في قرآه مقاله موضوعنا هذا، وهنا نسال: من يحدّد وكيف تحدّد الظواهر الاجتماعية؟ هل انطلاقاً من آراء شخصية وإن كانت مبنية على ملاحظات عابرة، أو من خلال دراسات علمية دقيقة تلحظ كما ذكر رئيس مركز الأبحاث «العمل على استشراف التحولات المجتمعية وقرآتها وفق منظور تنموي مستدام» مورداً أنها «يجب أن تكون علمية مرتكزة على النظريات الاجتماعية التي تراكمت عبر التاريخ، وضمن البنى

# رداً على خريستو امر: لا تبرير للعنف ضدّ النساء!

Help Guide، التي أوردت أخيراً في مقالها: «تفسير الأرقام إلى أن ما يصل إلى واحد من كل ثلاثة ضحايا للعنف المنزلي هم من الذكور. ومع ذلك، غالباً ما يتردد الرجال في الإبلاغ عن سوء المعاملة لأنهم يشعرون بالخوف من الخوف من عدم تصديقهم أو خوفهم من انتقام شريكهم قد يُضرب الشريك المسيء أو يركل، أو يعض أو يكلم، أو يصبق أو يرمي أشياء أو يدمر ممتلكاتك. للتعبويض عن أي فرق في القوة». وفي هذا الإطار نود الإشارة أيضاً، إلى موضوع العنف ضد الرجل التي تناولته دراسات عالمية في

ملصق روسي عن العنف الأسري (عن موقع Vintage Images)



كندا وغيرها من دول العالم. وللطالع على المزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، يمكنكم مراجعة الكتيب الذي صدر في كندا منذ عام 2006 ويحمل عنوان «الرجال الذين يتعرضون للعنف في العلاقات العاطفية الحميمة» المنشور على الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة Alberta.

ثالثاً: سنحاول أن نقتطع فقرات كاملة بسياقات متتالية لبعض ما أورده رئيس مركز الأبحاث خلال هذه الندوة، محاولين إعادة توجيه المسار بإطاره العلمي تاركين للقراء الأجزاء الحكم على مضمونه: «إنّ مقاربة ظاهرة العنف الأسري، عنوان الندوة، تتطلّب من الباحث تفكيك الظاهرة المدروسة إلى قضايا فرعية من خلال متغيراتها الخاصة وبالطبع من خلال مناهج العلوم الاجتماعية»، معتمراً «مقاربتنا للعنف الأسري من خلال ظرف الحاشحة ومفاعيلها، الأزمة الاقتصادية وتدابيرها على الأسرة، ليجب أن تأخذ في الاعتبار السلوكيات المختلفة والإبعاد المتعدّدة، وكذلك نقّة العطب والمعلومات من كلّ أفراد الأسرة. علماً بأن هناك مؤشراً في ارتفاع ظاهرة العنف الأسري نتيجة جائحة كورونا كما دلّت الدراسات العالمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ رئيس مركز الأبحاث كان قد تناول في كلمته الافتتاحية «مؤشر ارتفاع ظاهرة العنف الأسري نتيجة جائحة كورونا كما دلّت الدراسات العالمية، مؤكّداً أنّ هذه الظاهرة ليست مصورة بالبعد الجندري بل بالأسرة ككيان واحد مندك ومنفك في أن».

كما جاء في معرض كلامه «نحن بمركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية في مختبر علم اجتماع العائلة ومختبر علم النفس الاجتماعي والمختبرات الموجودة هي في خدمة قوى الأمن الداخلي (أورد رئيس مركز الأبحاث لاحقاً عندما توجه إلى الأستاذ روحانا بمدّ يد التعاون بين المركز وكفيي كما الجمعيات والمنظمات التي تعمل في الحقل الاجتماعي...» للمساعدة في إيجاد دراسات مهمّة خاصّة مع الأساتذة والطلاب لتوجيههم للقيام بأبحاث تغيد بفهم الظاهرة بتفاصيلها الدقيقة. يعني حضرتك (متوجّها إلى العقيد جوزف مسلم) ذكرت أنه في بعض المعطيات خاصّة بمجتمعنا ما عم توضع الأمور بدقة عالية مقارنة بالجمعيات الغربية. وهذا الأمر يتطلّب، أن يكون هناك استطلاع ميداني يقوم به باحثون مختصون بهذا الموضوع لدراسة الظواهر التي تتأتى من

المعلومات التي تكوّنت عنديكم، وبالتالي نحن حاضرون كمركز أبحاث ومختبر علم اجتماع العائلة أن نساعد ونساهم، وهذا حقيقة ضمن رسالة المعهد في تحسين الواقع الاجتماعي اللبناني، خاصّة لمحاربة هذه الظاهرة وتداعياتها على كل المستويات»، انتهى الاقتباس، والكلام يستلطن تفسيره دون تاويل للمقاصد دون مرتكرات علمية وواقعية تستند إلى المصادقية.

رابعاً: لربما سهها عن الكاتب أحد السيناريوهات التحليلية التي استعرضها لنا في سياق تفكيكه للندوة من وجهة نظره، عندما أورد «الموضوع الوحيد الذي كان على جدول أعمال اللقاء هو العنف الأسري، إلى قضايا فرعية من خلال متغيراتها الخاصة وبالطبع من خلال مناهج العلوم الاجتماعية»، معتمراً «مقاربتنا للعنف الأسري من خلال ظرف الحاشحة ومفاعيلها، الأزمة الاقتصادية وتدابيرها على الأسرة، ليجب أن تأخذ في الاعتبار السلوكيات المختلفة والإبعاد المتعدّدة، وكذلك نقّة العطب والمعلومات من كلّ أفراد الأسرة. علماً بأن هناك مؤشراً في ارتفاع ظاهرة العنف الأسري نتيجة جائحة كورونا كما يكن عنوانها العنف ضد المرأة والأطفال كما افترض الكاتب، وإنّما العنف الأسري بكلّيته كما أشرتا في مطلع ردنا، وهو الأمر الذي لم يحصل خلال الندوة، هذا أوّلاً. أمّا ثانياً، فإن محاولة التحدّل في مؤّدي كلام رئيس مركز الأبحاث من قبل الكاتب لم تكن لمرة واحدة وتساويل المعلومات من كلّ أطراف ظاهرة العنف الأسري نتيجة جائحة كورونا كما دلّت الدراسات العالمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ رئيس مركز الأبحاث لقد كان تدخّله واضحاً، بل سافراً في محاولته لحرف وتحريف وتشويه مقاصد رئيس المركز التي سنترك للمتابعين لجزريات الندوة المنشورة على الملأ الحكم عليها.

خامساً: بالإشارة إلى ما خلص إليه الكاتب حول «النظرة الذكوريّة التقليديةّ تحت دأشما عن تبرير للعنف ضدّ النساء» في مقاله موضوع ردنا هذا، إلى إغفال كما تشويه ما طرحه رئيس مركز الأبحاث علناً وبصراحة طوال الندوة التي حاول تصويب مؤادها والغاية منها، دون الإقتصار على تناول زاوية من الزوايا التي تندرج تحتها على أهميتها. كما نلفت، إلى أنّه بدا واضحاً تحريف الهدف والغاية الفعلية من هذه الندوة التي رمت إلى وضع الأمور في سياقها العلمي الصحيح بعيداً عن الشعارات الرئّانة التي قد تطلقها جهة هنا أو رأي هناك لغايات وأهداف لا مكان لسردها هنا.

ولعلّ تعليق أحد طلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية على ما ورد في الندوة «اللي شاهدناه من خلال الإحصاءات يدل على زيادة نسبة التصريح والشكاوى، وليست زيادة نسبة العنف، لأن ممكن هيدا العنف كان موجود من زمان، من قبل الأزمة ولكن

هالأزمة التي خلّت إنه بصير في تصريح». إن تعليق الطالب – الباحث يأتي في محاولة للفت النظر إلى ضرورة القيام بقراءة صحيحة للمعطيات والمسار الذي خلّت من خلاله ونوقشت الأرقام والمعطيات المتناولة واستخلصت النتائج استناداً إليه في بعض الطروحات التي قدّمت.

سادساً: ربما كان من الأجدي للكاتب بدل صرف كل هذا الوقت للغمز من قناة رئيس مركز الأبحاث، أن يقوم بقراءة علمية دقيقة لجزريات الندوة بدل القراءة الأيديولوجية التي حرّقت البوصلة عن الاتجاه العلمي الصحيح، وأسحموا لي هنا أن أستعير نصيحة الكاتب التي وجّهها إلى رئيس مركز الأبحاث، لإعاش ذاكرةه ليس إلا، ولعلك تتفكّر في مصاميتها بأن «يكون صرف كل هذا الوقت للغمز من قناة رئيس مركز الأبحاث، أن يقوم بقراءة علمية دقيقة للموضوع الذي يقوم أساساً على الإصغاء للمعلومات الجديّة، والتفكّر بها والتعلّم منها».

نذكر جيداً، أنّه بقي الكثير من النقاط التي تستوجب التوضيح، ولكن سنكتفي بهذا القدر مع تأكيدنا أنّنا دوما مع النقد البناء، ونرحب بكل ما يخدم الأهداف البحثية لتعمية وتطوير مجتمعنا كما هي رسالة مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية، ونرحب دوماً بأي ملاحظة تنرتي وتغني مجرد النقد من أجل التشويش، ولدواع لا نريد الحكم عليها ولا على دوافعها، أمام كل ما تناوله الكاتب في مقاله، نودّ التأكيد على أنّنا منفتحون كما دوما على أي نقاش علمي بناء، انطلاقاً من سياسة مركز الأبحاث التي تعتمد فتح الأبواب للنقاش والاستفادة، منطلقين دوما من نظرتنا الإيجابية تجاه آراء الأشخاص وتوجهاتهم، وإن اختلفنا معهم في طروحاتهم. وأخيراً، إن احضارنا ليس إلى المرأة أو الرجل بل إنثا نتحاز إلى الإنسان وإلى الأسرة.

لنتحيز، نشير أيضاً، إلى أنّ من يرغب في الاستزادة من المعطيات، وفي مشاهدة مسار الندوة كاملة بتسلسلها وتفاصيلها متضمنةً الدلائل والتعليقات التي بثّت هنا أو رأي هناك لغايات وأهداف لا مكان لمركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية إلى الجامعة اللبنانية على فيسبوك والمرق أدناه.

السؤولة الإعلامية في مركز أبحاث العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المصادر على موقع «الأخبار»

## التحقيق، مع الحاكم لماذا نتركه لسويسرا؟

بشارة مرهج \*

جرت العادة في البلدان الغربية، التي نتعّب نهجها وأنظمتها في لبنان، أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين شخصية لمنصب رفيع في الدولة، فلا يأخذ هذا التعيين مجراه القانوني النهائي قبل موافقة الكونغرس الذي يبادر بواسطة اللجنة المختصّة إلى مساءلة المرشح قبل منح «البركة» أو حرمانه منها. فإذا حاز على «البركة» تتابع اللجنة النيابية المختصّة عمله، سواء أكان وزيراً أم وكيلاً أم رئيساً لمؤسسة عامة. وعندما يتطلّب الأمر يُستدعى هذا الموظف إلى الكونغرس للسؤال وأحياناً للاستجواب حسب الموضوع المطروح.

أما عندنا في لبنان فُيعين الوزير أو المدير العام أو الحاكم فيعمل ويخطئ ويصيب ويتقاعد، من دون أن يكون قد تعرّض للمسائلة ومن دون أن يكون مجلس النواب قد قال له مرة واحدة: «ما أحلى الكحل يعيون!»

أما اللجنة النيابية المختصّة بمتابعة ومراقبة أعماله فالغالباً ما تنزع إلى إهماله أو تناسيه، إلا أنه يجب الاعتراف بأن بعض اللجان النيابية تقوم أحياناً بدعوة بعض الوزراء لسؤالهم حول بعض الأمور أو حتى مساءلتهم في سواها من دون أن يتوصل إلى الرأي العام إلى معرفة النتيجة، كما حصل مراراً في قضايا الاتصالات والمالية والبيئة والأشغال، حيث تبقى الأمور مبهمة أو ضمن دائرة الكلام والكلام المضادّ.

أمّا ما يبعث على الدهشة والاستغراب فهو تصرّف لجنة المال والموازنة النيابية المقترض بها أن تكون العين الساهرة على عمليات الجباية والإنفاق لتتأكد من سلامة هذه العمليات وجواها وعدايتها فتستحقّ بالتالي لقب حارسة المال العام. فعندما صبّحت الأخبار بورود مذكرة من القضاء السويسري إلى لبنان طلباً للمساعدة القضائية بشأن الشبهة المتعلقة بتحويلات مالية قام بها حاكم مصرف لبنان وشقيقه ومساعدته لم تحرك لجنة المال والموازنة النيابية ساكناً وكأنّ الأمر يجري في بلد آخر، في حين أن أقلّ ما يُتوقّع منها هو أن تتصدّق للتلّ للنظر في هذا الأمر وإخضاع الحاكم للمسائلة كي تبني على الشيء مقتضاه، وخاصةً أن الدولة المعنية هي سويسرا وما تعنيه على الصعيد المصرفي العالمي، وأنّ المعنيّ في لبنان موظف كبير يتصدّر المشهد المالي والنقدي والمصرفي في لبنان ويدير عملية الدعم للغذاء والدواء والمحروقات ويحدد السياسة النقدية ويقود العمل المصرفي ويتّراس هيئة التحقيق الخاصة.

لكنّ لجنة المال والموازنة لم تكتف بتجاهل الموضوع بل طرحت على الرأي العام أهمية ترك الملف يسير في سلكه القضائية لدى الدولة السويسرية على أساس أن الحكمة تكمن في الانتظار. وهنا يبرز سؤال جديّ: فإذا كان القضاء اللبناني لا يواكب التحقيق السويسري، والبرلمان اللبناني لا يهتم بالأمر فماذا إذن نسمح لسويسرا بفتح الملف وأخذ راحتها في التحقيق؟ بل ماذا لو قال أهل سويسرا: لماذا نهنم ويتحق بموضوع لا يهتم به اللبنانيون؟ فهل هذا هو المطلوب في نظام يتحدث ليلاً ونهاراً عن الشفافية والمساءلة والمحاسبة؟!

إنه سؤال يرسم لحنها للموازنة ومجلس النواب وأجراء مسؤولو جربص على المال العام ويحقّقون المواطنين: هنا مع العلم بأنه في حالات من هذا النوع ينشأ إلى جانب التحقيق القضائي تحقيق مسلكي إداري، ولا سيّماً أن السكة القضائية قد تأخذ وقتاً طويلاً في حين أن الكثير من الأمور تقع على المحك في هذه الفترة.

ثمّ كيف يُغفل أن يتابع الحاكم عمله وهو يخضع لأسئلة قد تتحول إلى اتهامات من جانب سلطات قضائية تعرف تماماً أنّ الخطأ في هذا المجال له ثمته الكبير على صديقيتها وسمعتها الدوليّتين؟!

\* كاتب وسياسي لبناني